التوقيع على عريضة عابرة والتمتمة باللسان ليست كافية

جميع الشعب الاسرائيلي مشارك في جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني من خلال صمته وعدم احتجاجه عليها

■ لندع الاسرائيليين الذين يؤيدون ايديولوجيا استلاب مقدرات الشعب الفلسطيني باعتباره اشتقاقا من قاعدة «انت اخترتنا». لندع القضاة الذين يبيضون ويشرعون كل سياسة عسكرية للقتل والتدمير. ولندع القادة العسكريين الذين يحبسون شعبا كاملا عن وعي وادراك في سجون محاطة بالاسوار وابراج مراقبة محصنة ورشاشات واسلاك شائكة ومصابيح كشافة. ولنترك الوزراء في حالهم. كل هؤلاء ليسوا محسوبين مع المعاونين المساعدين. انما هم المهندسون الذين يخططون ويصممون وينفذون. ولكن هناك غيرهم. المؤرخون والاعلاميون الكبار والاخصائيون واطباء العائلة ورجال القانون الذين ليسوا من انصار غوش ايمونيم وكاديما. المعلمون والمربون وخيرة الشعراء والمغنين وصناع التكنولوجيا الراقية. اين انتم؟ وماذا عنكم ايها الباحثون في جوانب النازية والكارثة واللاسامية: هل تؤيدون حقا القوانين القائمة على التفرقة والتمييز المنهجي؟ تلك القوانين التي لن يحصل عرب الجليل بسببها على تعويضات مساوية لما سيحصل عليه جيرانهم اليهود عن اضرار الحرب (اريبه دايان، هآرتس 8/21) . هل يعقل ان تكونوا كلكم مؤيدين لقانون مواطنة عنصري يحظر على الاسرائيلي العربي العيش مع اسرته في منزل واحد؟ وان تؤيدوا مصادرة المزيد من الاراضي واجتثاث المزيد من الاشجار والبيارات من أجل انشاء حي جديد للمستوطنين او شق شارع لليهود وحدهم؟ هل يعقل ان تؤيدوا كلكم اطلاق القذائف والصواريخ التي تقتل الشيوخ والاطفال في غزة؟

هل يحتمل ان توافقوا كلكم على ان يكون ثلث الضفة (غور الاردن) محظورا على الفلسطينيين؟ وان تؤيدوا السياسة الاسرائيلية التي تمنع عشرات الاف الفلسطينيين من حملة الجنسيات الاجنبية من العودة الى عائلاتهم في المناطق؟

هل غسل دماغكم بالذرائع الامنية الى حد قبول منع الطلاب الغزاويين من الدراسة والعمل في الضفة وابو ديس او منع المرضى من رفح من الحصول على العلاج في رام الله؟ هل سيكون من السهل لكم انتم ايضا ان تدعوا انكم «لم تعرفوا»: لم نعرف ان التفرقة الممارسة في توزيع المياه ـ الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية ـ تترك الاف المنازل الفلسطينية من دون مياه طوال اشهر الصيف ولم نعرف ان اغلاق الجيش لمداخل القرى يعني منع سكانها من الوصول الى الينابيع او صهاريج المياه. ذلك لانه لا يعقل ان لا تعرفوا انكم لا ترون البوابات الفولاذية على امتداد الشارع 443 في الضفة التي تمنع القرويين الفلسطينيين على امتداده من الدخول. لا يعقل انكم تؤيدون منع دخول الاف المزارعين الى اراضيهم واشجارهم وفرض الاغلاق على غزة الامر الذي يمنع دخول الادوية الى مستشفياتها وقطع امدادات المياه والكهرباء لـ 1,4 مليون انسان واغلاق المنفذ الوحيد الذي يوجد لهم على العالم طوال اشهر.

هل يعقل أنكم لا تعرفون ماذا يحدث على مسافة ربع ساعة من مكاتبكم ومعاهدكم؟ وهل يخطر بالبال انكم تؤيدون الاسلوب الذي يقوم فيه جنود عبرانيون بايقاف عشرات الاف الاشخاص في طوابير على الحواجز المنصوبة في قلب الضفة الغربية يوميا تحت الشمس اللاهبة ويصنفون: سكان طولكرم ونابلس محظورون من الدخول، ابناء 35 وما تحت ـ عودوا الى جنين. سكان قرية سالم محظورون من التواجد في المكان كليا. امرأة حامل تلتف على الطابور تطالب بحسن التصرف وتحتجز لساعات عن قصد.

موقع «محسوم ووتش» على الانترنت مفتوح للجميع ومن الممكن ان تجد فيه عددا لا يحصى من الشهادات الشابهة والاشد صعوبة التي تتكرر يوميا. ذلك لانه لا يعقل ان من يصرخ محتجا على كل صليب معقوف يرسم على قبر يهودي في فرنسا وضد كل عنوان لاسامي في صحيفة اسبانية ـ لا يعرف كيف يصل الى مثل هذه المعلومات وان لا يصرخ ويرفع الصوت. نحن كيهود نتمتع جميعا بالامتيازات التي تمنحها لنا دولة اسرائيل ولذلك نعتبر كلنا مساعدين ومعاونين في هذه الممارسات. السؤال هو ما الذي يفعله كل واحد منا بصورة فاعلة ومباشرة ويومية حتى يقلص حدود التعاون مع نظام الاستلاب والقمع الذي لا يشبع بالمرة. التوقيع على عريضة عابرة والتمتمة باللسان ليست كافية. اسرائيل هي ديمقراطية ليهودها. الخطر لن يحدق بنا ان عارضناها ولن نحتجز في معسكرات الاعتقال ولن تتضرر مصادر رزقنا او قدرتنا على التنزه والسفر للخارج. لذلك يعتبر ظلم المساعدين لنظام الاحتلال ومسؤوليتهم المباشرة مسألة كبيرة وغير قابلة للقياس.

والدة الشهيد سليمان القميز تودعه خلال نقل جثمانه الى مثواه الاخير

عميرة هاس
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/8/30

الحرب الاخيرة اثبتت ان اتفاقا مع الفلسطينيين فقط سيبطل مفعول القنبلة الاقليمية

■ من الذي انتصر في اطول الحروب واكثرها امتدادا وهي الحرب الكلامية بين الصقور والحمائم؟ اذا ما فحصنا نتائج حرب لبنان عند اناس اليمين، فسنستطيع رؤية اعادة كتابة التاريخ بكامل قوتها. تدفع اسرائيل ثمن الايمان بكلام كاذب وانسحابها من لبنان على عجل، واجراء فاسد لاريييل شارون بازالته مستوطنات غوش قطيف. يقولون ان المستقبل مشبع بالاخطار وتجاه الاخطار يحتاج الى تمسك أعمق بارض اسرائيل، وفهم أننا جيل طرح على كتفيه أمر صهيوني بابادة اعدائنا.

في جميع الحروب الاساسية لقادة اليمين تجاهل فكري وكلامي لوضعنا المعقد في الشرق الاوسط. ليست حرب لبنان هي التي يجب ان تقلق سكان اسرائيل. ان حرب لبنان قد رسمت فقط على نحو مصغر وضع الدولة الجغرا ـ استراتيجي. ان دولة صغيرة، قوية عسكريا، وديمقراطية او متطورة اقتصاديا، تواجه عالما عربيا مرتابا ومعاديا. انه عالم يشعر ان المدنية الغربية قد صفعته وكذلك وجود اسرائيل في قلبه، ويزيد علينا كبرا باضعاف مضاعفة وهو يضيق الفرق بدافعيته وبايمانه وبقدرته العسكرية.

في الحقيقة العالم العربي ليس موحدا، لكن الرأي العام العربي في الاردن، وفي لبنان، وفي السعودية، وفي سورية، وفي مصر لا ينقسم على حسب «التوجه الامريكي» و«توجه آخر». انه يشعب بشراكة المصير العربي تجاه اسرائيل، بل تجاه «التهديد الامريكي». توجد هنا قصة خطرة ترتاب في مستقبل اسرائيل دولة يهودية في قلب عالم عربي معاد.

لم يبرهن قط كما الآن على أن الحمائم كانوا صادقين في نهجهم. فهمت الحمائم سوية العقل صورة الوضع الاقليمية. كان سعيهم الى اقامة دولة فلسطينية بجانب اسرائيل كله ثمرة مصلحة اسرائيلية بيّنة. لقد فهموا أنه من أجل ابعاد المادة المتفجرة الاقليمية، يجب التوصل الى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. كان الفرض الاساسي وما يزال ان سلاما كهذا سيفضي الى علاقات دبلوماسية بين اسرائيل ودول الخليج والسعودية، ودول المغرب العربي. وربما يدفع الى اتفاق مع سورية الآن. ادركوا أنه من أجل انجاز سلام كهذا، تنبغي العودة الى حدود 1967 واحداث مصالحة في القدس وعدم الموافقة على اية حال على حق العودة. لكن جماعة ضغط المستوطنين والابتزاز العاطفي الذي وجهوه الى الرأي العام عملا عملهما. ادرك ساسة من جميع أطراف القوس السياسية ان اجراء كهذا ضروري ومطلوب، ولكن كيف يمكن فعل ذلك تجاه رأي عام متعجرف وواثق بقدرتنا على ابادة كل تهديد عسكري لنا بالقوة؟

ان نضالنا ضد عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية اضعف بقية الثقة بحل سياسي داخل اسرائيل وجعل فتح غير قادرة على اعطاء الفلسطينيين استقرارا اقتصاديا وان كان ثمة سلام. عندما تبوأ وريث عرفات ابو مازن السلطة خافت حكومة اسرائيل من أن تلزم موجة الاعتدال التي أتى بها معه بحل سياسي جذري. وهو حل لم يرده شارون.

قمنا بكل ما استطعنا من أجل مضاءلة مكانة ابي مازن. حملناه مسؤولية شاملة عن كل الاعمال الارهابية، واخترنا عالمين قدرته على اداء عمله. ورفضنا بكل قوة اطلاق الاسرى لتعزيز مكانته، واعتقدنا أن مكانة هشة لابي مازن وم.ت.ف ستمكن من خطة الانفصال من غير أن نضطر الى الجلوس للتفاوض حول حل دائم ممكن قابل للتطبيق. وعندما صفعنا الواقع تم الانفصال. بعدها وليت حماس السلطة، وعند ذلك طرحت بشدة خطة الانطواء، التي خرج الهواء منها في الحرب الاخيرة.

نحن الان نواجه وضعا أكثر تعقيدا مما كان، لكن من الواضح الى أين يجب أن تمضي دولة اسرائيل. يجب ان يقوم هدفان في أساس كل نظام في المستقبل: الاول، انعاش الجيش الاسرائيلي وتقويته استعدادا للمهمات التي قد تواجهه. والثاني، مبادرات سياسية لا تنقطع، ومحاولة لمحاورة القيادة الفلسطينية التي لها مصلحة اقتصادية، واجتماعية وسياسية في الخروج من العزلة والحصار، ومبادرات مع سورية ولبنان تقتضي تحولا في التفكير في الرأي العام في البلاد.

عوزي برعام
عضو كنيست سابق
(هآرتس) 2006/8/30

اولمرت مستعد للمخاطرة بالنهج الديمقراطي كله من اجل انقاذ جلده

■ ايهود اولمرت لم يُخيب الآمال، هو كان وما زال سياسيا، يبدو كل من سبقوه كهامشيين بالمقارنة معه. حتى ينقذ جلده، هو مستعد، وعن وعي وادراك، لإدخال المجتمع الاسرائيلي في ازمة خطيرة قد تنتهي على المدى الأبعد بوصول أفيغدور ليبرمان الى سدة الحكم.

اسرائيل موجودة الآن على رأس منحدر كانت قد تدحرجت فيه ديمقراطيات اخرى من قبلها خلال القرن العشرين. واولمرت يقوم بتأجيج النيران ويعزز الميل لتوجيه الغضب بعد الخسارة الوطنية الى الجهاز السياسي كله، وليس الى قادته فقط، بدلا من أن يُهدىء الخواطر ويبرهن على أن الديمقراطية قادرة على تقويم نفسها. هو انشأ وضعا قد يؤدي فيه الألم من فقدان الحياة من دون حاجة ومشاعر الانغلاق والأفق المسدود الى التحول الى موقف مشكك في طريقة الحكم كلها.

فعلا، الازمة الحالية تؤدي الى تعزيز احدى نقاط الضعف الكبرى في الثقافة الاسرائيلية. هذه الثقافة بالكاد تعترف بمسؤولية القادة وبواجبهم بالخضوع للمحاسبة، لا يرى أحد عندنا نفسه مسؤولا عن أي خلل جسيم أو هزيمة مهما كانت صعبة. «كلنا مذنبون»، أو «الوضع» هو المسؤول وليس نحن!! الوقت لا يكون ناجحا أبدا لاجراء تحليل جراحي جدي لأن العدو يتربص على الأبواب، وعلى الجميع أن يشدوا الصفوف ويتطوعوا للمعركة. في هذا المفهوم، لا يختلف اولمرت عن السياسيين الآخرين، ولكن حقيقة أنه الاول الذي وصل الى رأس الهرم كمن فاز في الاقتراع، ومن خلال استخدام الحيل الاعلامية وموظفي الدعاية الهزليين يزيد من حدة الوضع.

اولمرت على قناعة بأن تلك الحيل وذر الرماد في العيون التي أوصلته الى الحكم ستُبقيه هناك. نفس الشيء ينطبق على مجموعة الاشخاص التي يقف على رأسها، إذ انهم جميعا من انتاج ستار الدخان الذي بدده شارون. هذه الثلة لا تشبه حتى ذلك الدولاب المُسنن الضروري للنظام الديمقراطي المسمى الحزب السياسي. الاحتمالية المنطقية هي أن مصير هذه المجموعة سيكون كمصير حزب شينوي، وإسهاما حاسما في الشعور بأن السياسة الحزبية قد وصلت الى الدرك الأسفل.

ايام الازمة النفسية، كهذه التي نعيشها، تشكل ارضية خصبة للمخاطر. بدلا من المساعدة في معالجة المرض من خلال عمليات تنظيف جذرية للجراح، يقوم اولمرت بزيادة حدته. المناورة القبيحة المتمثلة بتعيين لجنة حكومية، ليست مخزية له فقط، وانما لكل من يتعاون مع محاولته لانقاذ جلده حتى من ضغوطها. النقص الأساسي في هذه الحركة هو عدم وجود رسالة واضحة مشتركة. اولمرت جاء وأهداها هذه الرسالة. موطي اشكنازي لم ينجح في توجيه المتظاهرين. اولمرت تولى المهمة عنه. ضعف الاحتجاج هو أحد الأسباب الأساسية لتجرؤ شخص مرهف الاحساس مثله على اختيار الامكانية الأقل مستوى لاجراء التحقيق. السياسي الداهية يمكنه أن يدرك الوضع من الخيام الفارغة، وأن يستنتج أنه لا يواجه حركة احتجاجية حقيقية ـ ليس منهم ولا من حزبه الوهمي الحاكم أو من حزب العمل المشرذم. يحدونا الأمل الآن أن يجد أمامه مفاجأة غير متوقعة.

ايضا من خلال مناصبه الكثيرة السابقة، تميز اولمرت بحساباته المسبقة الدقيقة لتوازن القوى. في هذه المرة تشوشت قدرته الحسابية. الجزء الأول من خطاب اللاندم أمس (فهو ليس حسن نصر الله الذي «ما زال يختبىء تحت الارض» ويعترف بخطئه)، يبدو كرسالة دفاع منسوخة، ولكن منطقية أمام لجنة التحقيق. في نهاية الخطاب ظهر قلقه المصطنع على الجيش، فكأن ذلك احدى الكبوات السريعة جدا في العمر على المستوى السياسي. قراره وقح في تصلفه وغير صادق في خطابه الزائف لدرجة أنه لن يستطيع القرار من الثمن الشخصي المترتب على ذلك. هو ايضا قدّم من خلال خطوته الخالية من الاحساس، والجامحة في خيالها، هدية للمحتجين الذين يطلبون رأسه. حركة الاحتجاج التي كانت خطواتها حتى الآن مترددة جدا، ستنهار كليا اذا لم تصح الآن وتزيد من ضغوطها. الانتخابات في هذه الحركة هو عدم وجود رسالة واضحة مشتركة. اولمرت جاء وأهداها هذه الرسالة. موطي اشكنازي لم ينجح في توجيه المتظاهرين. اولمرت تولى المهمة عنه. ضعف الاحتجاج هو أحد الأسباب الأساسية لتجرؤ شخص مرهف الاحساس مثله على اختيار الامكانية الأقل مستوى لاجراء التحقيق. السياسي الداهية يمكنه أن يدرك الوضع من الخيام الفارغة، وأن يستنتج أنه لا يواجه حركة احتجاجية حقيقية ـ ليس منهم ولا من حزبه الوهمي الحاكم أو من حزب العمل المشرذم. يحدونا الأمل الآن أن يجد أمامه مفاجأة غير متوقعة.

ايضا من خلال مناصبه الكثيرة السابقة، تميز اولمرت بحساباته المسبقة الدقيقة لتوازن القوى. في هذه المرة تشوشت قدرته الحسابية. الجزء الأول من خطاب اللاندم أمس (فهو ليس حسن نصر الله الذي «ما زال يختبىء تحت الارض» ويعترف بخطئه)، يبدو كرسالة دفاع منسوخة، ولكن منطقية أمام لجنة التحقيق. في نهاية الخطاب ظهر قلقه المصطنع على الجيش، فكأن ذلك احدى الكبوات السريعة جدا في الاعتراف بأن التملص السخيف من المسؤولية هو تآمر ضد طريقة الحكم برمتها.

في الواقع الحالي أصبح البديل الوحيد أمام الشارع هو المحكمة. التناقض اللامنطقي الذي لا يُطاق هو أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بالتحقيق مع نفسها. أما السلطة التشريعية ـ التي يتوجب عليها أن تُلزم الحكومة بتحمل المسؤولية عن أعمالها ـ فتتصرف وكأنها غير موجودة. الكنيست اليوم مشلولة وتتصرف بصورة مُحقرة للنهج البرلماني. لذلك يتوجب على الضلع الثالثة، أي المحكمة، أن تقوم بهذا الدور. لحسن حظنا أن لدينا محكمة لا تتهرب من المسؤولية، وهي مستعدة للعب الدور الكامل الذي مُنح لها وبصورة نشطة وفعالة. هناك من يعتبر ذلك مسألة مرفوضة، ولكن هناك ايضا من يعتقدون أن هذه النشاطية القضائية هي ضمانة لعدم فقدان الديمقراطية الاسرائيلية لجدواها ومضامينها. الذراع القضائية قادرة على التغلب على ازمة الثقة التي تُهدد بانفراط النهج كله في مسائل اخرى ايضا مثل الفساد السياسي والاخلاقي، لذلك يكتسي الالتماس للمحكمة العليا الآن أهمية كبرى لأنه الطريق الأسلم لتجاوز الازمة من دون المس بطريقة الحكم الديمقراطية ذاتها.

زئيف شترنهال
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/8/30

الاحتلال المتواصل للاراضي الفلسطينية لا يمس بقدرة الجيش على أداء مهمته الرئيسية فقط بل ايضا بتكتل المجتمع الاسرائيلي ولهذا يجب انهاؤه

■ الأنباء الأشد من هذه الحرب، الآن، هي أنها سدت امكانية انهاء الاحتلال. يوجد أكثر من سبب واحد للقلق بسبب هذا التطور. أولا، جو الحصار يُنسينا مرة اخرى الشيء الرئيسي: الاحتلال والمستوطنات يُهددان باغراق الدولة القومية اليهودية في ثنائية القومية. في جميع تصريحات «قُلنا لكم» للمستوطنين، التي تعتمد كثرتها الحاسمة الآن على دعاوى الأمن الجاري، لا يوجد جواب لهذا السؤال الاستراتيجي. لكن السؤال لم يختف بسبب التهديدات الخارجية، وما تزال مسألة ثنائية القومية قائمة لدى الباب عندنا. لكن يضاف الى هذه المشكلة مشكلات اخرى، كشفت عنها هذه الحرب بكامل خطرها. احداها أن الجيش الاسرائيلي منذ سنين طويلة غدا شرطة في الأساس. لم يكن مستعدا للقتال، وهو المهمة الرئيسية لكل جيش، لأنه من ناحية تنفيذية مشغول بأمور مغايرة تماما: الحراسة على الحواجز، والاعتقالات، ومطاردة المطلوبين، والاغتيال، ومصاحبة المواطنين وسائر المهمات التي يشتمل عليها الاحتلال. ينبغي أن نأمل أن تُذكرنا الزعزعة الحالية بهذا ايضا وهو أن الاحتلال المتواصل يضر بقدرة كل جيش على الوفاء بدوره الرئيسي.

وثانيا، اذا تجاوزنا سؤال الموقف في تفصيلات الاختلاف بين مؤيدي الاستيطان ومعارضيه، يصعب أن نتجاهل الحقيقة البسيطة، وهي أن مجرد الجدل قد مزق الاجماع الاسرائيلي. عند نصف الاسرائيليين الاحتلال ظاهرة لا تُطاق، وسياسة تخالف جميع اعتقاداتهم الاخلاقية. في هذا الوضع يغدو المس بقدرة الجيش مسا بدافعية جزء ملحوظ من جنوده ايضا. ولكن ليس الجنود فقط. إن تصميم المجتمع الاسرائيلي بازاء طالبي إبادته، وتكتله ومشاعره الوطنية، كلها تضررت نتيجة الاختلاف الشديد جدا على شكل الدولة وقيمها. في واقع الأمر، يُجبرنا الاحتلال على أن نقوم في وضع يصادم فيه الطابعان الرئيسيان للدولة ـ اليهودية والديمقراطية ـ بعضهما بعضا. نشأ وضع أحدث فيه الصراع بين المعسكرات كراهية حقيقية. يكفي أن ننظر في صحافة اليمين لنشعر بقوة الكراهية لليسار، ويكفي أن ننظر في أعمدة اليساريين لنشعر بقوة كراهيتهم للمستوطنين. والنتيجة أنه ما استمر الاستيطان فلن ينشأ هنا تكافل مستقر بين المعسكرات.

غادي طؤوف
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/8/30

لجنة تحقيق حكومية نزيهة ممكن ان تقوم بالتحقيق في اخفاقات الحرب من غير حاجة الى لجنة تحقيق رسمية

■ يجب أن نُحلل الشوق المتوقد الى لجنة تحقيق رسمية الى أشواق ثانوية، والفحص عن معناه. وذلك في الأساس لمواجهة الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الأسطورة، وهما على نحو خاص اثنان: أن القضاة فقط يستطيعون؛ وأن لجنة كهذه فقط ستحصل على ثقة الجمهور. سنكتفي بهذين، وننجاهل للحظة شوق اليمين السياسي وشوق البرتقاليين، الذي يُشعل الاحتجاج العام. وهو إشعال لولاه لكان أفقر.

إن افتراض أن القضاة الأعلين يستطيعون فقط، هو تركة رئيسية من عصر براك في المحكمة العليا. وهو عصر ربانا على أن نرى الساسة عاجزين في أحسن الحالات، وفاسدين في اسوئها. وهو عصر بلغ التدخل القضائي فيه الأوج، وأوهن وهناً تاما شرعية الساسة في أن يقرروا. فكل قرار لهم ستصادق عليه المحكمة العليا أو تُبطله.

ان لجنة التحقيق الرسمية هي أداة اخرى لتسويق الوهم، فحواها أن قضاة العليا هم البالغون المسؤولون الوحيدون في المنطقة الذين يجب التوجه اليهم ساعة الأزمة، أو الاخفاق أو الكارثة. في هذا المقام إن جزءا من مؤيدي اللجنة الرسمية يُحسنون في الايام العادية العيب على المحكمة العليا والتنديد بها لأجندتها اليسارية، ولتغليبها قيمها.

واذا كان القضاة فقط يستحقون، فان جميع الآخرين مرؤوسون لاولمرت، تنقصهم القوة وسيبيعون ضميرهم لمن عيّنهم، وهم ذوو مصلحة.

إن مجرد موافقتهم على تولي العمل في اللجنة دليل على عدم استقامتهم. إن السرعة التي يُسودون فيها صفحة أناس نزيهين هي سرعة مدهشة. أمس فقط كانت روت غبيزون تستحق الجلوس في العليا، واليوم لا تستحق الجلوس في لجنة فحص.

هذا الأمر يقود الى ما يلي. هل لجنة التحقيق الرسمية هي في الحقيقة مصدر ثقة الجمهور التي لا تهتز؟ تُثبت تجربة اللجان الأخيرة كيف ذاب التحقيق في مستنقع من الحقائق والصيغ المتناقضة، وكيف يتحمس محامون باهظو التكلفة (يدفع الجمهور أجرتهم)، ويُداورون، ويطمسون الحقائق. في هذه المرة لدي احساس بأن خبراء العلاقات العامة سيقّدمون عرض الحيل الاعلامية المدهشة عندهم. وماذا عن الجمهور؟ انه سيأكل من أيدي مُحللي الاعلام.

والأساس، أية ثقة، وأي تطبيق وأي قبول عام كانت لاستنتاجات وتوصيات لجان التحقيق الى الآن. هل قبل الجمهور استنتاجات لجنة «اغرينات» التي شنقت الجيش وبرأت الساسة؟ لقد وصمت لجنة «كوهين»، اريبل شارون وصمة اخلاقية، وهو الذي عاد وأصبح بعدُ واحدا من أكثر رؤساء الحكومة توقيرا. وماذا حدث لتوصيات لجنة «أور»؟ هل بُذلت الموارد المطلوبة لتقويم ظلم التمييز لعرب اسرائيل؟ حتى ان استنتاجات اللجنة الشخصية غسلتها شرطة التحقيق والنيابة العامة بتقرير فاضح خزْن.

تستحق الموضوعات التي تستحق الفحص تحقيقا شجاعا ذا جدوى. يمكن أن يكون ذلك لجنة رسمية، لكن لجنة حكومية نزيهة ايضا يمكن أن تقوم بهذه المهمة. إن الرفض الكاسح لها «يقتضي» رفضا تلقائيا لاعضائها، بمصاحبة زعم أن فشلها مضمون سلفا بسبب عدم ثقة الجمهور. ينقسم هذا الجمهور الى أربعة: الصحافيين والمحللين، والساسة (في اليمين من الأساس)، وحركة الحفاظ على طهارة السلطة ومشتقاتها وأفراد الاحتياط المستقيمين. مع إسقاط الانتهازيين على اختلافهم، يصعب أن نرى هنا كتلة احتجاجية صلبة واسعة على نحو خاص. الاخفاق الحقيقي هو في الحقيقة أننا لم ننتصر. وعندها يجب أن نقطع أعناق المدرب والادارة وأن نُحرق النادي. يجب أن يُحقق في الاخفاقات، لكن لجنة تحقيق رسمية لن تجعل التعادل الاشكالي انتصارا.

إن طلب لجنة تحقيق رسمية يملك جانبا منطقيا حقيقيا واحدا. غياب ثقافة التقويم واستخلاص الدروس. ولا يعني هذا أن لجنة تحقيق رسمية ستُقوم هذا الخلل، لكن الشوق اليها يُعبر شيئا ما عن خيبة الأمل لغياب هذه الثقافة. لهذا تستطيع لجنة فحص حكومية شجاعة أن تُجدي مرتين: أن تُقوم المطلوب وأن تُخلصنا من وهم أن القضاة فقط يستطيعون.

القاضيان اللذان ذُكرا كمرشحين وحيدين للدور هما أهارون باراك ومشّال حسين. أحق هذا؟ أيذكر أحدكم ماذا قال حسين عن باراك، في مقابلة وداعه في ملحق «هآرتس» ـ انها اقوال تُسقط أهلية واحد منهما على الأقل.

موشيه غورالي
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/8/30

اولمرت هرب من لجنة التحقيق من تحمل المسؤولية والحل هو التوجه الى الانتخابات لاعادة ترسيم الخارطة السياسية

■ هذا كان أحد المواقف التي يظهر فيها القائد عاريا من دون غطاء. قرار تشكيل لجنة «اللافحص» لم يكن خطأ من أخطاء ايهود اولمرت. هذا القرار نابع من شخصيته الجماهيرية، وربما الخاصة ايضا، ويلقي ضوءا عكرا على نواياه ودسائسه السياسية. اولمرت هرب من التحكيم الجدي حول الحرب، ومن خطورة أن تقوم لجنة التحقيق الرسمية بضربه على رأسه. رئيس الوزراء مارس الكذب ايضا.

اولمرت كذب مدعيا بصورة مقصودة ومضللة أن لجنة التحقيق الرسمية ستقوم بمهمتها لمدة «عامين ـ ثلاثة»، فتشل الجيش خلال ذلك. بهذه الطريقة حرص على نفسه بصورة أساسية وبدرجة أقل على الجيش. فهو يعرف جيدا أن لجنتي التحقيق الهامتين حول حرب الغفران وحول صبرا وشاتيلا قد أصدرتا تقريرا انتقاليا مُدويا خلال أقل من اربعة اشهر. الكذب قبيح، خصوصا لأن اولمرت لا يخشى من الزحف للتحقيق. ما يُخيفه هو تلك الاستخلاصات الانتقالية السريعة التي يمكن أن تتوصل اليها لجنة تحقيق جدية. اولمرت خائف.

لاحقا سنعرف اذا كان قراره الهزلي بمساعدة طابور الدعاويين الأذكياء، سيصمد. من يتابع النقاش في مواقع الصحف، سيجد صعوبة في تذكر مثل هذا الاجماع في الآراء حول مسألة من المسائل. الاسلوب هناك حافل دائما بالقسوة. في هذه المرة ـ ومئات ردود الفعل الأكثر اتزانا ـ لا تترك مجالا للشك: اذا كان الشارع ما زال مهما له، فقد ارتكب (أي اولمرت) خطأ لان المفدال هدد بحل الائتلاف الذي ترأسه مناحيم بيغن وهدد الرئيس نافون بالاستقالة. وقد صيرت شارون من وزير دفاع الى وزير بلا حقيبة وقدمت بذلك جزءا من المطلب العام لـ «الدم»، لكن انتقادها للمشكلات المختلفة في الحكومة والجيش لم يترك اثرا حقيقيا في تاريخ الدولة. اقيمت لجنة اور بعد مضي 18 سنة اخرى، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، عندما بقي ايهود باراك من غير ائتلاف وكانت الانتخابات قضية وقت فقط وحاول يائسا الحفاظ على تأييد الجمهور العربي. انقضت سنتان تقريبا حتى انتهت هذه اللجنة من عملها. وقد ابعدت هي ايضا (من بين جملة ما ابعدت وزيرا وقائدا عاما للشرطة وقائد لواء كانوا قد استقالوا من مناصبهم). وهي أيضا لم تلد دروسا طبقت تطبيقا ذا شأن. يوجد إذن تخوف جدي من أن تحدث لجنة تحقيق رسمية في شأن حرب لبنان الثانية ضجيجا وتشوش عمل الجيش والحكومة لكنها لا تقوم بما لم تقم به سابقاتها. وتنضم الى هذا التخوف تخوفات شديدة في ضوء توقعين من اللجنة التي لا يريد اولمرت اقامتها. أحدهما هو ان لجنة التحقيق الرسمية ستستوضح باسمنا جوهر الاعتبارات الاستراتيجية للحكومة وستصدر حكما ايضا في قضايا تأليف الائتلاف وأهلية المنتخبين لشغل مهمات سياسية.

بكلام آخر سترفض اجراءات ديمقراطية غير قابلة للحكم عليها. وجد توقع آخر تعبيرا عنه باقوال عامي ايلون اول من أمس إذ قال: «يطور الجمهور الاسرائيلي احساسا بالغربة وفقدان الثقة بالنظام. اعادة الثقة الى الجمهور لا تقل خطرا عن فحص الاخفاقات ـ وكل شيء أقل من لجنة تحقيق رسمية لن يستطيع احراز هذا الهدف». اي أننا نضل في غابة ونبحث عن حاضنة اطفال أو خبير نفساني.

هنا وهنا يتحدث عن عويل اولاد خائفين يهربون من المسؤولية ولا يتحدث عن توجه جدي لمواطنين بالغين يخافون على مصير الدولة. بازاء نواظرنا ينكشف الكثير من الاخفاقات «الصغيرة» التي تقتضي استيضاحا موضوعيا وتقويما منهجيا. ونرى على الجدار عنوانا لاذعا كبيرا: رئيس الحكومة، ووزير الدفاع والحكومة كلها اداروا الحرب، في واقع معلوم، على نحو مشوه. أعليهم المضي الى البيت؟ من سيحل محلهم؟ اجابات هذه الاسئلة مفروضة علينا. لا على لجنة تحقيق رسمية.

عاموس كرميل
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/8/30

الحياة الحزبية الاسرائيلية تعاني من فوضى الاحزاب الصغيرة والمتوسطة

■ تُنذر استطلاعات الرأي الأخيرة بـ«انفجار» آخر أخذ يقترب في السياسة الاسرائيلية. كديما ينهار، والعمل يختفي واحزاب اليمين في صعود. لكن المُعطى المهم في الحقيقة واحد: اسرائيل تقترب من وضع خطر لا توجد فيه احزاب كبيرة. عندما تحصل الاحزاب الرائدة في استطلاعات الرأي على 20 نائبا بصعوبة، والى جانبها احزاب لها بين الـ 13 نائبا، يمكن أن نقول انه يوجد في اسرائيل اليوم احزاب صغيرة ومتوسطة فقط. ولا نُخطيء في التفكير أن الحديث عن ظاهرة لمرة واحدة. في العقود السابقة حصل الحزب الكبير الذي خسر في الانتخابات في اسوأ الحالات على نحو من 30 نائبا، وفي الانتخابات الأخيرة حصل الحزب المنتصر على 29، وفي المكان الثاني نجد حزبا حاكما في الماضي مع 19 نائبا، وهي نتيجة اعتُبرت في الماضي هزيمة شديدة، وقد تمدحوا بها هذه المرة. في واقع الأمر، في المعارك الانتخابية الأربع للكنيست أصبح التوجه العام هو خمود الاحزاب الكبيرة، وما يزال الاتجاه ماضيا في طريقه بحسب الاستطلاعات.

توجد اسباب كثيرة للظاهرة. إن تمكّن الاحزاب الطائفية، مثل شاس واحزاب المهاجرين، استمد من مخزون الاصوات التقليدي للاحزاب الكبيرة. بمقابلة ذلك، أصبحت السياسة مسواة مع الاشخاص أكثر، وهكذا بدأت تظهر احزاب تقوم في الأساس على بضعة اشخاص (حزب المركز) أو على شخص واحد فقط (تومي لبيد). لكن العامل الأهم في هذه الظاهرة كان بلا ريب قانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، الذي أخل بقوى الاحزاب الكبيرة وبالثقة بها اخلالا أساسيا جدا، حتى انها لم تنجح في اعادة نهوضها بعد أن أُلغي ايضا. وهكذا يمكن أن نقول ان النواب الـ 38 الذين حصل عليهم الليكود برئاسة شارون في انتخابات 2003 شهادة على الاستمرار في التصويت من اجل شخصية حتى عندما أُلغي الانتخاب المباشر. يوجد من طمحوا الى الواقع الجديد، بحيث يستطيعون التنقل بسهولة بين الاحزاب والعودة غير الملزمة الى الايديولوجية أو الناخب، ولكن بين انفجار وانفجار بقي من الاحزاب الكبيرة أنقاض، ولم يُبْنَ بديل عنها. في الكنيست المكونة من احزاب كثيرة متوسطة وصغيرة، سيزداد الاهتزاز وعدم الاستقرار المزمنان في السياسة الاسرائيلية. سيجد رئيس الحكومة الذي يترأس حزبا من 20 أو 25 نائبا نفسه في قلة داخل ائتلاف. ستكون الائتلافات شبيهة بباب دوّار دائم، عليه عدد كبير من الاحزاب كل واحد يستطيع أن يُسبب ازمة. ستشغل الحكومات نفسها طول الوقت بجهود حفظ البقاء لعدة ايام بعدُ، ولن يملك أحد القدرة على صرف عنايته الى تقديم شؤون الدولة الى الأمام.

توجد وسائل دستورية تُمكن محاولتها لتغيير الوضع، مثل رفع نسبة الحسم رفعا كبيرا أو تغيير آخر لطريقة الانتخابات. لكن نتائج تغييرات كهذه غير متوقعة دائما، بالاضافة الى أنه من غير الواضح أن الانشقاق الكثير لا يمنع اليوم ايضا من سن قانون كهذا في الكنيست. يجب أن يكون جواب هذه الازمة الجمهور قبل كل شيء: عليه أن يُعبر تعبيرا واضحا عن تفضيل الاحزاب الكبيرة. في اللحظة التي تسود السياسة فيها معرفة أن الجمهور الواسع يؤيد احزابا كبيرة ويعاقب احزابا صغيرة، ستكون الحركة في هذا الاتجاه أسرع من أن يُرتاب فيها.

د. أوفير هعبري
عضو في معهد الفلسفة السياسية والدينية في مركز «شاليم» في القدس
(يديعوت احرونوت) 2006/8/29

لجنة تحقيق رسمية لن تستطيع اصلاح الخلل بحكومة اسرائيل

■ يخلاف طائفة من القرارات اتخذها ايهود اولمرت منذ 12 تموز (يوليو) هذا العام، يبدو أن قراره بالامتناع من اقامة لجنة تحقيق رسمية صحيح. ربما لا يكون «حكيما» لكنه صحيح.

أولا، بسبب التجربة التاريخية. اقيمت ثلاث لجان تحقيق رسمية في اسرائيل في ظروف تذكر بالوضع الحالي. وكلها، في هذا المقام، اقيمت بسبب اعتبارات سياسية لا